

Distr.: General
11 April 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2018

14-11 حزيران/يونيه 2018

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

موجز

وفقاً لقرار المجلس التنفيذي 4/2001، يوجز هذا التقرير استجابة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لما ورد في تقارير وحدة التفتيش المشتركة من توصيات الصادرة بدءاً من كانون الثاني/يناير وحتى كانون الأول/ديسمبر 2017. ومن بين خمسة تقارير نُشرت في أثناء هذه الفترة، احتوت ثلاثة منها على توصيات ذات صلة مباشرة باليونيسف.

* EICEF/2018/8.

ملاحظة: قامت اليونيسف بإعداد هذه الوثيقة بكاملها

080518 18-07379 (A)



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً. مقدمة

1. تُصدر وحدة التفتيش المشتركة سنوياً تقارير ومذكرات موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة التي قبلت بنظامها الأساسي. ويتضمن كل تقرير أو مذكرة مجموعة من التوصيات، لينظر فيها إما الرؤساء التنفيذيون للمنظمات أو هيئاتها التشريعية/مجالس إدارتها. ويتضمن تقرير اليونسيف المقدم إلى مجلسها التنفيذي جملة أمور منها لمحة عامة موجزة عن استجابة المنظمة للتقارير ذات الصلة التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2017¹، وتعليقات على توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي وُجّهت إلى اليونسيف (انظر المرفق الأول). ويمكن الاطلاع على تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومذكراتها بنصوصها الكاملة، وأي مرفقات وتعليقات إضافية - على سبيل المثال، التقارير والمذكرات الصادرة من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في موقع وحدة التفتيش المشتركة على شبكة الإنترنت (<http://www.unjui.org>) أو من العناوين الموصولة إلكترونياً لكل تقرير، الواردة في القسم ثانياً من هذه الوثيقة.

2. وقد واصلت اليونسيف، منذ تقديم التقرير السابق (E/ICEF/2017/8)، إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2017، العمل مع وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراضاتها المختلفة، وبشأن متابعة التوصيات التي وردت في تقاريرها. وقد ساعد هذا التفاعل بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك على زيادة جدوى تقارير وحدة التفتيش المشتركة، وتحسين تنفيذ التوصيات الواردة فيها وزيادة الشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اليونسيف، بوصفها عضواً في مجلس الرؤساء التنفيذيين، الإسهام في صياغة الاستجابات المُجمّعة لمختلف تقارير وحدة التفتيش المشتركة.

ثانياً. لمحة عامة عن تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في 2017

3. يرد أدناه موجز للتقارير الثلاثة ذات الصلة المباشرة باليونسيف. ولمزيد من التعليقات بشأن التوصيات ذات الصلة، أنظر المرفق الأول.

أ. التقييمات التي تقودها الجهات المانحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2017/2)

4. ترحب اليونسيف بتقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن التقييمات التي تقودها الجهات المانحة. وهي تؤيد دعوة التقرير إلى زيادة التعاون القوي والحوار

¹ أصدرت وحدة التفتيش المشتركة خمسة تقارير في أثناء هذه الفترة، منها ثلاثة ذات صلة باليونسيف. وسوف تُعلّق اليونسيف أثناء الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2019 على التقارير التي كانت جزءاً من برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017 وصدرت بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2017.

الاستراتيجي بين المؤسسات والجهات المانحة عند تخطيط التقييمات وإجرائها، نظراً لأن هذا قد يُسهّم وافر الإسهام في التعلّم التنظيمي والتحسين المستمر. كما تدعم اليونيسف استكشاف توحيد تقييمات الجهات المانحة وتعميمها، إما من خلال شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف أو من خلال منصة أخرى، لتزويد الجهات المانحة بالمعلومات التي تحتاجها فضلاً عن خفض الأعباء الإدارية والتكاليف التي تتكبدها المنظمات. ويتسق هذا مع ولايات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين² متاحة في A/72/298/Add.1).

ب. استعراض سياسات السفر الجوي السارية في منظومة الأمم المتحدة: تحقيق مكاسب في الكفاءة ووفورات في التكاليف وتعزيز المواعمة (JIU/REP/2017/3)

5. تُقدّر اليونيسف التوصيات والمقترحات التي تضمنها هذا التقرير، والتي ساعدت في التحقق من استراتيجية برنامج السفر العالمي للمنظمة الذي بدأ منذ عام 2014. وقد انخفضت تكاليف السفر، الذي يُعتبر أحد أكبر نفقات اليونيسف التي يمكن التحكم فيها، كنسبة مئوية من إجمالي التمويل، من 3.2 في المائة في عام 2012 إلى 2.8 في المائة في عام 2016، بعد أن بدأت اليونيسف في اتباع منهجيات مبتكرة لإدارة السفرات. وبالإضافة إلى ذلك، تُشكّل توصية وحدة التفتيش المشتركة رقم 5 جزءاً من خريطة طريق تحسين إنفاق المنظمة لتحقيق فوائد إضافية من ناحية الحجم والكفاءة أثناء فترة السنوات الأربع الحالية (تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين متاحة في A/72/629/Add.1).

ج. نتائج الاستعراض المتعلق بمتابعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2017/5)

6. يغطي التقرير المرحلة الثانية من الاستعراض المكون من مرحلتين، الذي يتناول قبول وتنفيذ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها. ويمثل هذا التقرير تحليلاً شاملاً وعميقاً لآليات المتابعة في المنظمة. وقد حصلت اليونيسف على المركز الثاني، مع إحدى المنظمات الأخرى، بين الكيانات المدرجة في المصنوفة التي تضمنها التقرير بشأن مدى نضج عملية المتابعة. ويُبرز هذا الترتيب استجابة اليونيسف القوية والفعّالة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، والتزامها بتنفيذها في الوقت المناسب، بما في ذلك عمليات الرصد. ويتيح الاستعراض، والتقرير الذي تلاه، الفرصة لكي تفكّر المنظمات في آليات عملها وتحسينها. وقد حظيت اليونيسف بالثناء على جهودها الرامية لتحسين عملية المتابعة لديها وتودُّ أن تُعرب عن تقديرها لوحدة التفتيش المشتركة لإصدارها هذا التقرير

² تم تضمين روابط إلى تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين المتاحة في وقت النشر.

ولإبرازها المزيد من المجالات التي تحتاج إلى التحسين (تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين متاحة في [A/72/704/Add.1](#)).

ثالثاً. حالة توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى اليونيسف

7. في عام 2017، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة خمسة تقارير، يتناول اثنان منها منظمةً واحدة، وثلاثة احتوت استعراضات على مستوى المنظومة بأسرها. وقد ضمت التقارير الثلاثة التي تتناول المنظومة بأسرها 22 توصية، من بينها 13 توصية، أي (59 في المائة) ذات صلة باليونيسف. وقد تضمنت هذه أربع توصيات موجهة إلى المجلس التنفيذي لليونيسف وتسع موجهة إلى الرئيس التنفيذي لليونيسف. يقدم المرفق الأول حالة قبول وتنفيذ الـ13 توصية، التي يمكن تلخيصها كما يلي، حتى آذار/مارس 2018.

(أ) قبلت اليونيسف سبع توصيات، منها أربع تم تنفيذها، وثلاث قيد التنفيذ؛

(ب) وهناك توصية واحدة لم تُقبَل؛

(ج) ولا تزال إحدى التوصيات قيد النظر في قبولها؛

(د) وهناك أربع توصيات ذات صلة باليونيسف، إلا أن تنفيذها لا يقع تحت ولاية اليونيسف وحدها.

8. يفصل المرفق الثاني حالة التوصيات التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة قبل عام 2017، والتي كانت لا تزال مفتوحة حتى آذار/مارس 2018. وباختصار:

(أ) بلغ إجمالي عدد التوصيات المفتوحة 57 تتضمن 44 صدرت في الفترة ما بين 2014-2016، و13 في الفترة ما بين 2008-2013؛

(ب) من بين 57 توصية مفتوحة، كانت 32 توصية قيد التنفيذ، وما تزال واحدة (صدرت عام 2016) قيد النظر فيها، و4 (صدرت عام 2016) لم تكن تحت ولاية اليونيسف وحدها.

المرفق الأول

موجز حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى اليونيسف، كانون الثاني/يناير

كانون الأول/ديسمبر 2017

ملاحظات

التوصيات ذات الصلة

استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) (JIU/REP/2017/1)

لم توجه توصيات بهذا الشأن إلى اليونيسف

التقييمات التي تقودها الجهات المانحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2017/2)

1. التوصيات الموجهة إلى الهيئة التشريعية/المجلس التنفيذي

التوصية 1

ليست تحت ولاية اليونيسف وحدها

تشجع اليونيسف مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على النظر في هذه التوصية. استضافت اليونيسف بصورة استباقية اجتماعاً ختامياً لتقييم المنظمة من قبل شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف (MOPAN) عن الفترة 2015-2016 مع جميع الدول الأعضاء على هامش الجلسة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لليونيسف لعام 2017 (6 شباط/فبراير 2017) بالتعاون الوثيق مع أمانة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف وقادة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف العاملين لصالح اليونيسف. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت اليونيسف التقييم الخاص بشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بصورة علنية على موقع الشبكة.

ليست تحت ولاية اليونيسف وحدها

تشاطر اليونيسف مجلس الرؤساء التنفيذيين رأيه في أن الهيئات التشريعية يمكن أن تقدم وجهة نظر بشأن هذا الموضوع، ولكنها ليست في موقف يسمح لها بتنفيذ الإجراء الموصى به.

قُبلت ونُفذت

في كل عام، يؤكد مكتب التقييم ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات كفاية موارد المراجعة الداخلية للحسابات من خلال تقاريرهما السنوي إلى المجلس التنفيذي لليونيسف. ويُراجع مدى مناسبة الموارد من قبل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي لليونيسف، واللذين يصدران توصيات إلى المدير التنفيذي بشأن توفير الموارد اللازمة لتقديم المستوى المطلوب من الضمان.

ينبغي للهيئات التشريعية/مجالس الإدارة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تشجع على إتاحة سبل أفضل للحصول على المعلومات المتعلقة بالتقييمات التي تجريها الجهات المانحة، ونشرها وتبادلها بين الدول الأعضاء، ويجدرُ بها في هذا السياق أن تهيب بالرؤساء التنفيذيين ليتيحوا هذه التقييمات للجمهور العام بتحميلها في مستودع عالمي على الإنترنت ينشئه الأمين العام للأمم المتحدة لذلك الغرض في أجل أقصاه عام 2018.

التوصية 2

ينبغي للدول الأعضاء المشاركة في شبكة تقييم فعالية المنظمات المتعددة الأطراف أن تشرع في تقييم منهجية الشبكة "MOPAN 3.0" للوقوف على مدى دقة هذه المنهجية وجدواها في إتاحة المعلومات بالمستويات المتوقعة، وتحديد مدى فعاليتها في تقليص الحاجة إلى تقييمات إضافية يجريها آحاد الجهات المانحة.

التوصية 5

ينبغي للهيئات التشريعية/مجالس الإدارة التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين تحديد وتوفير الموارد الكافية والدعم اللازم لمكاتب المراجعة الداخلية للحسابات ومكاتب التقييم في المؤسسات التابعة لهم لتمكينها من توفير المستويات المطلوبة من الضمانات التي من شأنها أن تساعد في التقليل إلى أدنى حد من الازدواجية والتداخل مع الاستعراضات والتحريات والتقييمات الخارجية التي تنجزها أطراف ثالثة.

2. التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين

التوصية 3

قُبلت ونُفذت

تعمل شعبة الشراكات العامة بمثابة الوظيفة المركزية للتنسيق مع الجهات المانحة. ويدار تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف متعدد الشركاء من خلال فريق التخطيط المركزي في شعبة الشراكات العامة. فيما تدار التقييمات الأخرى من خلال جهة التنسيق الخاصة في الشعبة لكل شراكة بالتعاون مع الجهة التي تُنشئ التقييم - سواء كانت جهة مانحة أو جهة متعاقدة معها. تأخذ هذه الآلية الرقابية بعين الاعتبار حجم تقييمات الجهات المانحة وتنوعها بالإضافة إلى قيود الموازنة. وترى اليونيسف أن التقييم الذي يُجره شريك معين يعد جزءاً لا يتجزأ من الشراكة.

ينبغي للرؤساء التنفيذيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وبالاستناد إلى الاستعراضات العديدة والمتنوعة التي تنجزها الجهات المانحة، تسمية وظيفة مركزية مناسبة في المؤسسات التابعة لهم تُعنى بتنسيق التقييمات المتعددة التي تجريها الجهات المانحة، وإدارة المعلومات التي تقدم إلى الجهات المانحة، وتوحيد الاتصالات، وضمان الاتساق وتتبع ما يتخذ من إجراءات متابعة بشأن نتائج الوحدات المسؤولة داخل المؤسسة وتوصياتها.

التوصية 4

قُبلت وهي قيد التنفيذ

تشارك شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري مع الجهات المانحة الرئيسية لتحديث فهم اليونيسف لاحتياجاتها من الضمانات. سوف يأخذ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، ومكتب التقييم، هذه الاحتياجات في الاعتبار في عمليات تقييم المخاطر وخطط العمل الخاصة بالمراجعة، حسب الاقتضاء.

ينبغي للرؤساء التنفيذيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العمل مع الجهات المانحة لتحديد العناصر الرئيسية في التقييمات التي تجريها هذه الجهات، وينبغي أن يشجعوا هيئات مراجعة الحسابات وهيئات التقييم التابعة لمؤسساتهم، مع مراعاة الواجبة لاستقلالية هذه الهيئات، على أخذ هذه العناصر في الحسبان في ما تنجزه من تقييمات للمخاطر وما تضعه من خطط عمل، وذلك تجنباً للازدواجية والتداخل المحتملين.

التوصية 6

ليست تحت ولاية اليونيسف وحدها

سوف تعمل اليونيسف مع مجلس الرؤساء التنفيذيين، نظراً لأن هذه التوصية تتعلق أيضاً بمنظومة الأمم المتحدة الأوسع. وفي هذا الصدد تمتلك اليونيسف بالفعل إطاراً قوياً للتقييم ومنهجية قادرة على الإحاطة بأداء الوكالة مُقاساً بالنسبة للأولويات. وبادئ ذي بدء، فإن أساس النتائج المؤسسية وتقييم الأداء، وإعداد التقارير، طبقاً لما يدعو إليه المجلس التنفيذي لليونيسف، لا يزال يتمثل في تقرير المدير التنفيذي السنوي إلى المجلس التنفيذي، بالإضافة إلى البيانات المصاحبة لهذا التقرير، والذي يُعرض على المجلس التنفيذي خلال دورته السنوية. ويغطي التقرير الإنجازات إزاء أولويات الخطة الاستراتيجية التي يدعمها المجلس التنفيذي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اليونيسف تعمل عن كثب مع شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، وهي منصة التقييم ذات أصحاب المصلحة المتعددين. وقد انضم إلى المنصة ثمانية عشر شريك من شركاء موارد اليونيسف، يمثلون أكثر من 50 في المائة من مصدر إيرادات المنظمة. كما تعمل اليونيسف عن كثب مع المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وقد سبق لها العمل في عضوية مجلسها التنفيذي، لدعم المزيد من نشر المعلومات بشأن نتائج المنظمة متعددة الأطراف وأدائها. وسوف تعمل اليونيسف عن كثب أيضاً لدعم مقترح الإصلاح الجاري المقدم

ينبغي للرؤساء التنفيذيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والأمين العام، في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق، أن يقفوا موقفاً موحداً من أجل إجراء حوار رفيع المستوى مع الجهات المانحة لتحديد الأولويات المشتركة وتوفير منبر تقييم من جهات متعددة صاحبة مصلحة ويستند إلى إطار ومنهجية متينين يجسدان جهداً جماعياً للتفكير في أداء وكالة من الوكالات ويقفلان من الحاجة إلى تقييمات ثنائية إضافية.

من الأمين العام والوثيقة الاستراتيجية على نطاق المنظومة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأسرها. ويتوخى ذلك إيجاد وسيلة للدول الأعضاء (وتشمل الجهات المانحة، دون أن يقتصر ذلك عليها) لرؤية أداء المنظومة والأجزاء المكونة لها بطريقة أكثر كُليَّةً واتساقاً، مما يقلل الاعتماد على المزيد من التقييمات ثنائية الأطراف.

استعراض سياسات السفر الجوي السارية في منظومة الأمم المتحدة: تحقيق مكاسب في الكفاءة ووفورات في التكاليف وتعزيز المواعمة (JIU/REP/2017/3)

1. التوصيات الموجهة إلى الهيئة التشريعية/المجلس التنفيذي

التوصية 1

غير مقبولة

إن سياسة السفر الخاصة باليونيسف شاملة ومتسقة مع ممارسات توزيع ثمن التذاكر في صناعة الطيران. وتمتلك اليونيسف أكثر عمليات البحث عن الأسعار توفيراً للنفقات، وهي مهياة للعمل مع إجراءات نظام تخطيط الموارد/التكاليف ومتكاملة معها ومدمجة ضمنها منذ عام 2015. وترى اليونيسف أن تنفيذ هذه التوصية سوف يؤدي إلى زيادة التكلفة بشكل عام، وبالتالي فإن اليونيسف لا توصي بقبول المجلس التنفيذي لها.

يجب أن تطلب الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة من رؤسائها التنفيذيين الذين لم يقوموا بعد بتحديد نسبة مئوية ثابتة من التكلفة يمكن من خلالها اختيار أقصر المسارات، بدلاً من أكثر المسارات اقتصاداً، أن يقوموا بذلك بحلول عام 2019، مع مراعاة الحدود الزمنية المنصوص عليها في السياسة المتعلقة بالسفر لدى كل منظمة لاختيار أكثر المسارات اقتصاداً.

2. التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين

التوصية 4

قيد النظر

تستعرض اليونيسف مدى فعالية سياسة الشراء المسبق قبل 21 يوماً الموجودة لديها. وتُجرى حالياً دراسة بشأن سلوك الشراء المسبق الإقليمي ومعايير السوق الخاصة به. وبناءً على النتائج، سوف تُعدّل سياسة اليونيسف إذا لزم الأمر. تطبق اليونيسف برنامج سفر لا مركزي لكي تُحسّن الأسعار المتاحة محلياً. وفي الوقت الحالي، تناط بموظفي العمليات لدى اليونيسف في الميدان مسؤولية إصدار تصاريح السفر لجميع موظفي المكتب وهم مسؤولون عن ضمان تنفيذ برنامج السفر طبقاً لسياسة اليونيسف، بما في ذلك السياسة الحالية التي تقضي بالشراء المسبق قبل 21 يوماً. وتوفر الاستعراضات ربع السنوية لأذونات السفر الصادرة في برنامج SAP قدرات رصد ورقابة فعّالة.

يجب على الرؤساء التنفيذيين لمنظمات منظومة الأمم المتحدة، ضمان اتخاذ تدابير فعالة لإنفاذ الامتثال لسياسة الشراء المسبق بحلول عام 2019، إذا لم يكونوا قد قاموا بذلك بالفعل، بما في ذلك تضمين قواعد الشراء المسبق ومؤشرات الأداء الرئيسية في سياسات السفر التي تُقاس بصفة منتظمة.

قُبِلت ونُفذت

التوصية 5

تُجري اليونيسف عمليات رصد وتقييم، كما تُجري تقيماً دورياً للمخاطر لضمان الامتثال لسياسات السفر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استحدثت اليونيسف بنجاح مبادرات مثل البحث عن الأسعار قبل شراء التذاكر وعمليات مراجعة للسوق وتقنية تحسين الأسعار بعد إصدار التذاكر، وتقييمات السياسات وتحديثاتها، والعقود الجوية متعددة البلدان، والمدفوعات المركزية، وتصنيف شركات الطيران من حيث السلامة، وتوحيد لإنفاق. في المُجمل، بلغ ما تحقق من تجنّب التكلفة الزائدة مبلغ 3 ملايين دولار فضلاً عن تخفيف المخاطر للمسافرين.

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمنظمات منظومة الأمم المتحدة وضع مخططات زمنية للرصد والتقييم الدوريين لضمان الامتثال لسياسات السفر الخاصة بها، وإجراء تقييمات مخاطر دورية وتحديد تدابير لزيادة المكاسب الناجمة عن الكفاءة قبل دورة الموازنة التالية لها.

قُبِلت وهي قيد التنفيذ

التوصية 6

التوصيات ذات الصلة

ملاحظات

نقدت اليونيسف أداة لحجز تذاكر الطيران من خلال شبكة الإنترنت وأدجتها في سياسات السفر الخاصة بها في مقرها الرئيسي بمعدل اعتماد بلغ 60 في المائة. وسوف يتطلب تنفيذ أداة الحجز عبر المنظمة بأكملها أن تنسق المكاتب والأقاليم مع موردي السفر لديها بصورة منفردة. ومع وجود عمليات السفر اللامركزية، سوف يتعين على كل مكتب القيام بتقييم منفرد لمسألة امتلاك أداة للحجز عن طريق شبكة الإنترنت وقابلية استمرارها. وتخطط اليونيسف لإجراء استعراض للتأكد من عدد المكاتب التي اعتمدت هذه التوصية بنهاية عام 2018. وتجدر الإشارة إلى أن أدوات الحجز عن طريق الإنترنت ليست متاحة في كافة البلدان التي تعمل فيها اليونيسف.

ينبغي أن يُشجّع الرؤساء التنفيذيون لمنظومات منظمة الأمم المتحدة استخدام أدوات الحجز عن طريق شبكة الإنترنت للسفر جواً، إذا لم يكونوا قد قاموا بذلك بالفعل، وتحديث سياسات السفر الخاصة بهم مع إصدار مبادئ توجيهية للاستخدام الأمثل لمثل هذه الأدوات، والنظر في دمجها ضمن أنظمتهم القائمة بحلول عام 2020.

استعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد البريدي العالمي (JIU/REP/2017/4)

لم توجه إلى اليونسيف توصيات بهذا الشأن

نتائج استعراض متابعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2017/5)

1. التوصيات الموجهة إلى الهيئة التشريعية/المجلس التنفيذي

لم توجه توصية بهذا الشأن إلى اليونسيف

2. التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين

قُبِلت ونُفذت**التوصية 1**

تتفق اليونسيف مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلقة بهذه التوصية. ونفذت اليونسيف عدداً كبيراً من أفضل الممارسات/الممارسات الجيدة التي اقترحتها وحدة التفتيش المشتركة لتحسين نظر المجلس التنفيذي لليونسيف في تقارير وحدة التفتيش المشتركة، من قبيل ما يلي: (أ) تخصيص بند دائم ضمن جدول الأعمال السنوي لاجتماعات المجلس التنفيذي لوحدة التفتيش المشتركة؛ (ب) تقرير من الرئيس التنفيذي إلى الهيئة التشريعية يضم كافة تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة والمذكرات التي أصدرتها خلال العام السابق، مع الإشارة إلى موقع وحدة التفتيش المشتركة على شبكة الإنترنت وروابط إلى التقارير/المذكرات وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلقة بها؛ (ج) تضمين ذلك التقرير ملخصاً لتقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة باليونسيف عن الفترة، بالإضافة إلى ملخص لحالة التنفيذ، مع التعليق عليها؛ (د) تضمين مرفق في ذلك التقرير يتضمن توصيات الأعمار السابقة وحالة التنفيذ.

ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات، الذين لم يحسبوا بعد نظريتها التشريعية في تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة، القيام بذلك بحلول نهاية عام 2018، تماشياً مع أفضل الممارسات/الممارسات الجيدة المحددة.

قُبِلت ونُفذت**التوصية 2**

تتفق اليونسيف مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلقة بهذه التوصية. يُرفع تقرير اليونسيف السنوي بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة إلى المجلس التنفيذي للعلم. أحاط المجلس التنفيذي علماً في قراره رقم 7/2017، الذي اعتمده في الجلسة السنوية لعام 2017 بتقرير اليونسيف بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وتكرر اليونسيف تأكيدها أن صياغة وتقرير الإجراءات التي تُتخذ والنص النهائي للقرار المعني هي من صلاحية المجلس التنفيذي لليونسيف دون غيره، وأن أمانة أي منظمة لا يحق لها سوى أن تشير إلى الحاجة لاتخاذ قرار من خلال نص محايد يُرسل إلى الهيئة التشريعية/المجلس التنفيذي.

يُطلب إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الذين لم يقترحوا بعد على هيئاتها التشريعية مسار عمل محدد بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة، الموجهة إلى هذه الهيئات، أن يقوموا بذلك بحلول نهاية عام 2018، ولا سيما ما يتعلق بالتقارير الصادرة على نطاق المنظومة وبشأن عدة منظمات.

ملاحظات

التوصيات ذات الصلة

ليست تحت ولاية اليونيسف وحدها

التوصية 6

تؤكد اليونيسف أن جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين يتقرر من خلال عملية تشاورية يقودها الأمين العام بوصفه رئيساً للمجلس.

ينبغي لرؤساء المنظمات التنفيذيين أن يقترحوا، عند النظر في توصيات وحدة التفتيش المشتركة، الرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون، إدراج النظر في هذه التوصيات في برنامج عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين وآلياته ذات الصلة مع جدول زمني لاتخاذ قرار، وذلك اعتباراً من عام 2019.

المرفق الثاني

موجز حالة تنفيذ جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة المفتوحة الموجهة إلى اليونيسف،
قبل عام 2017

رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	(رقم) التوصية ونصها	الموجهة إليه	الحالة الحالية
JIU/REP/2008/6	(8) ينبغي أن يقدم الرؤساء التنفيذيون تقارير عن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير والموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين، ولا سيما منها تلك التي تهدف إلى إصلاح إدارة المواقع الشبكية، وتحديث الاستراتيجية والسياسة العامة لهذه المواقع وتطبيق التعددية اللغوية.	الهيئة التشريعية	قُبلت ونُفذت
JIU/REP/2010/8	(10) التقييم المنهجي بصورة دورية لأداء برامج تحقيق التوازن بين العمل والحياة الخاصة وينبغي أن يُدرجوا، من بين جملة أمور، تحليلاً لمنافع التكاليف لهذه البرامج كجزء من تقديم التقارير بانتظام عن أدائها.	الرئيس التنفيذي	قُبلت وهي قيد التنفيذ
JIU/NOTE/2011/1	(9) استعراض الجانب الاجتماعي من سياسات وممارسات المشتريات الخاصة بها بهدف كفاءة أن تتضمن سياساتها جميع العناصر الاجتماعية الهامة، وأن يتم توفير المبادئ التوجيهية تحقيقاً للتنفيذ الفعال.	الرئيس التنفيذي	قُبلت ونُفذت
JIU/REP/2011/1	(2) اعتماد المعايير الملائمة بما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيين، مع الأخذ في الاعتبار وضمان التوافق مع التحديثات الناشئة في معايير أمن وسلامة التشغيل الدنيا.	الهيئة التشريعية	قُبلت وهي قيد التنفيذ
JIU/REP/2011/6	(8) ضمان إدراج التدريب على جوانب استمرارية تصريف الأعمال في الدورات المخصصة للتطوير الوظيفي، وتنمية قدرات الموظفين، بما في ذلك التدريب التمهيدي، وأن يضمنوا توفير التدريب المنتظم للموظفين الأساسيين في المنظمات كعنصر أصيل من عناصر إدارة استمرارية تصريف الأعمال.	الرئيس التنفيذي	قُبلت ونُفذت
JIU/REP/2012/2	(4) تصميم وتنفيذ وحدة للتدريب على إدارة حالات الغياب، وخاصة الغياب المرتبط بإجازة مرضية، من أجل الموظفين ذوي المسؤوليات الإشرافية أو الإدارية.	الرئيس التنفيذي	قُبلت وهي قيد التنفيذ
JIU/REP/2012/12	(4) صياغة وتحديد أطر استراتيجية قطاعية ذات صلة على نطاق المنظومة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل التي حددت في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، واعتمدها الجمعية العامة في قرارها 1/60، فضلاً عن الأهداف التي تحددها بعثات وولايات مؤسسات المنظومة نتيجة للمؤتمرات العالمية.	الهيئة التشريعية	قُبلت ونُفذت

الحالة الحالية	الموجهة إليه	(رقم) التوصية ونصها	رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(1) مراجعة الأطر التنظيمية التي تحكم إدارة السجلات والمحفوظات ودمجها ضمن مجموعة شاملة لا لبس فيها من مبادئ وإجراءات عملية المنحى وقواعد لمواكبة التغيرات التي تشهدها بيئة وتكنولوجيات إمساك السجلات، وبما يشمل كامل دورة حياة المعلومات المسجلة. وينبغي كفاءة الامتثال الصارم لهذه المبادئ والإجراءات والقواعد فيما يخص أي مواد تحدّد على أنها سجلات للمؤسسة أو الكيان.	JIU/REP/2013/2 إدارة السجلات والمحفوظات
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(2) كفاءة قيام جميع الإدارات، والمكاتب وسائر الكيانات التي تقع تحت مسؤولياتهم بإعداد العناصر الأساسية لبرامج إدارة السجلات وتطبيقها على جميع السجلات التي يكونون مسؤولين عنها إدارياً.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(3) كفاءة تخصيص ما يناسب من الوقت والموارد لإدراج برامج مكيفة للتدريب على إدارة السجلات والمحفوظات داخل المؤسسة ينفذها خبراء متمرسون في إدارة السجلات والمحفوظات، في المقر وفي الميدان، يستفيد منها (أ) كبار المديرين والمديرين من المستوى المتوسط؛ و(ب) منسقي السجلات وغيرهم من الموظفين المعنيين بأنشطة إدارة السجلات والمحفوظات؛ (ج) الموظفون عامة.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرؤساء التنفيذيون	(4) كفاءة استجابة نظم المعلومات التي تتلقى أو تنشئ أو تدير السجلات الإلكترونية للمعايير الدولية الخاصة بإمساك السجلات وصون السجلات والمحفوظات الرقمية.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(8) أن يوفروا للموظفين الذين يعملون مع شركاء التنفيذ (وبخاصة للموظفين في المكاتب القطرية) تدريباً للتوعية بالغش ومنعه، مع التركيز على حالات الغش المتصلة بالأطراف الثالثة.	JIU/REP/2013/4 إدارة شركاء التنفيذ
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(10) استعراض القدرات التي تتيحها النظم الآلية القائمة، كنظام تخطيط موارد المؤسسة وسائر نظم التعقب التابعة لقواعد البيانات، بغية دعم إدارة شركاء التنفيذ وتوحيد البيانات ذات الصلة في هذه النظم. وينبغي أن يقوم هذا الإجراء على أساس تحليل التكاليف/الفوائد مع مراعاة مدى الحاجة إلى هذه البيانات.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(2) إنشاء آليات فعالة للاستفادة من معرفة وخبرات الموظفين المنتظر تقاعدهم والمتقاعدين عند إعادة توظيفهم من خلال برامج التدريب والتوجيه، بما يتسق مع الممارسات الجيدة التي تم تحديدها.	JIU/NOTE/2014/1 استخدام المتقاعدين

الحالة الحالية	الموجهة إليه	(رقم) التوصية ونصها	رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة
قُبلت ونُفذت	الرئيس التنفيذي	(4) يجب على المنظمات: (أ) اتخاذ إجراءات فورية للحد من مثل هذه الحالات لكي تصبح استثناءات لها مبرراتها الكاملة ورصدها بصورة منتظمة وإبلاغ الهيئات التشريعية بها؛ (ب) ضمان أن ينحصر توظيفهم في مناصب كبار الموظفين التنفيذيين والخدمة العامة في الحالات التي لا يمكن تلبية الاحتياجات فيها من قبل الموظفين الحاليين، وأن يُعاد توظيفهم كمستشارين، عند الاقتضاء، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للمنظمات.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(5) تنظيم حوارات مع الجهات المانحة لكلٍ منها للاتفاق على متطلبات إبلاغ مشتركة والتي يمكن أن تُبسّط عملية الإبلاغ لكل منظمة من المنظمات وأن تفي باحتياجات الجهات المانحة من المعلومات بهدف خفض عبء الإبلاغ وما يستتبعه من تكاليف.	JIU/REP/2014/1 وظيفة حشد الموارد
قُبلت ونُفذت	الرئيس التنفيذي	(12) يجب على المنظمات المشاركة في الأنشطة القطرية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF): (أ) اعتماد سياسة عامة للدعوة والتدريب؛ ودعم إقامة بناء القدرات في فريق الأمم المتحدة القطري؛ ونشر الملاحظات الإرشادية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بتعميم مراعاة الاستدامة البيئية وإدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ و(ب) دعم تطبيق السياسة العامة المذكورة أعلاه والخبرة الفنية المستمدة منها داخل إطار فريق الأمم المتحدة القطري، في ظل مشاركة وإسهام فعالين من الأخصائيين وخبراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية، متى أمكن، وكذلك مع الاستخدام النشط لخبراء القطاع من الوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة، الذين لديهم دراية وخبرة في مجال البيئة للعمل بتوجيه من المنسق المقيم.	JIU/REP/2014/4 استعراض الإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة لما بعد مؤتمر ريو+20
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(12) ضمان إمكانية لجوء الأفراد من غير الموظفين- (بما في ذلك متطوعو الأمم المتحدة) إلى التحكيم، ومكاتب الأخلاقيات، ومكاتب أمناء المظالم وغيرها من الآليات غير الرسمية لتسوية المنازعات، وإضفاء الصفة الرسمية على هذه الإمكانيات، وكفالة أن يجد هؤلاء الأفراد ملاذاً في السياسات العامة المتعلقة بمنع التحرش والإبلاغ عن المخالفات. كذلك ينبغي إبلاغ الأفراد من غير الموظفين بتلك الحقوق.	JIU/REP/2014/8 الأفراد من غير الموظفين
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(2) أن يذكروا في بياناتهم السنوية المتعلقة بشهادات الرقابة الداخلية التي يصدرها أفراد لديهم سلطة إدارة	JIU/REP/2014/9

الحالة الحالية	الموجهة إليه	(رقم) التوصية ونصها	رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة
		المشتريات والعقود، أن تنفيذ العقود تم في امتثال تام لسياسات المؤسسة وإجراءاتها وقواعدها.	إدارة العقود
قُبلت ونُفذت	الهيئة التشريعية	(2) دعم وتأييد مشاركة مؤسساتها المعنية العاملة في مجالات شاملة لعدة قطاعات تكون ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بتغير المناخ، في وضع استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمكافحة تغير المناخ، على نحو ينسجم ونتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.	JIU/REP/2015/5 تغير المناخ
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(1) أن يقدموا إلى مجالس إدارة مؤسساتهم استراتيجيةً طويلة الأجل بشأن تغير المناخ على نطاق منظومة الأمم المتحدة تستجيب لمحصلة الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأن يطلبوا إقرارها ودعمها بما يلزم لتنفيذها بفعالية، بهدف تحقيق نتائج مرحلية قابلة للقياس بحلول عام 2020.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(3) يجب على المنظمات العاملة في المجالات المرتبطة بصورة واضحة بتغير المناخ أن تضع منهجية مشتركة وتتفق عليها لإعداد معايير تكفل إمكانية تعقب التمويل المخصص للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه، مع توخي الاتساق والانسجام في منهجيات نظام تغير المناخ.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(4) دعم تطوير نظام مشترك لتقاسم المعلومات يُكرّس لقياس ورصد ما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة، وما تخصصه من موارد للتصدي لتغير المناخ، بحسب القطاع ونوع التمويل، وذلك لضمان تحقيق أكبر قدر من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة في تنفيذ أنشطة التصدي لتغير المناخ.	
قُبلت ونُفذت	الرئيس التنفيذي	(6) أن يكفوا اتباع منظماتهم إرشادات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن إدماج تغير المناخ في إطار المساعدة الإنمائية، واستفادتها من الممارسات الجيدة القائمة في سياق التعامل مع هيئات الاتفاقية الإطارية ذات الصلة، في ما يتعلق بالمساعدة المقدمة بشأن تغير المناخ على المستويين القطري والإقليمي، وذلك بتعاون وثيق مع المنسقين المقيمين، من أجل تعزيز وتقوية المساعدة في بناء قدرات البلدان النامية بواسطة عمليات التقييم القطري الموحد/أطر المساعدة الإنمائية.	
قُبلت ونُفذت	الهيئة التشريعية	(5) تمكين أمين المظالم من أن يقدم إليهم تقارير عن المسائل المؤسسية التي يجري تحديدها على أساس منتظم.	JIU/REP/2015/6 خدمات أمين المظالم

الحالة الحالية	الموجهة إليه	(رقم) التوصية ونصها	رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة
قُبلت ونُفذت	الرئيس التنفيذي	(1) استعراض اختصاصات أمين المظالم وتحديثها ونشرها عبر المنظمات المختلفة، مع النظر بصورة مناسبة في الاتجاه الذي يقدمه التقرير الحالي واستخدام آلية للتشاور مع موظفي الإدارة.	
قُبلت ونُفذت	الرئيس التنفيذي	(2) إدراج المسائل المتصلة بخدمات أمين المظالم في استقصاءات الموظفين، وينبغي أن تُستخدم الردود من جانب الإدارة ورايات الموظفين ومكتب أمين المظالم من أجل زيادة الوعي لدى الموظفين وتحسين فهم وظيفة أمين المظالم في المنظمة.	
قُبلت ونُفذت	الرئيس التنفيذي	(4) أن يدرجوا في برنامج عملهم مسألة وضع دليل لإدارة القضايا، والسعي من أجل التعاون مع أمناء المظالم الآخرين في منظومة الأمم المتحدة، بغية تحقيق مستوى معين من المواءمة على نطاق المنظومة.	
قُبلت ونُفذت	الرئيس التنفيذي	(7) أن ينشئوا نظاماً للمساءلة والتقييم في ما يتعلق بخدمات أمين المظالم، وإدراج الأحكام ذات الصلة في اختصاصات أمين المظالم. وينبغي أن يعكس النظام والأحكام المتطلبات المحددة لوظيفة أمين المظالم بجعل عملية المساءلة والتقييم شاملة وتشاركية بالنسبة لجميع الجهات المعنية.	
قُبلت ونُفذت	الهيئة التشريعية	(1) ممارسة دور رقابي ودراسة أسباب عدم إدخال التخطيط الرسمي لتعاقب الموظفين و/أو التأخير في إدخاله، بما في ذلك مدى كفاية التمويل الحالي؛ وإدخال التخطيط الرسمي لتعاقب الموظفين دون مزيد من الإبطاء، بحلول نهاية عام 2017.	JIU/REP/2016/2 التخطيط لتعاقب الموظفين
قُبلت ونُفذت	الرئيس التنفيذي	(2) الإيعاز إلى مكاتب إدارة الموارد البشرية أن تقوم بوضع الأطر المناسبة لاستراتيجيات التخطيط لتعاقب الموظفين، ووضع مبادئ توجيهية ملائمة بشأن عملية التخطيط لتعاقب، دون مزيد من الإبطاء، بحلول نهاية عام 2017.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(3) الإيعاز إلى مكاتب إدارة الموارد البشرية باعتماد المعايير الواردة في هذا التقرير بهدف ضمان وجود عملية سليمة للتخطيط لتعاقب الموظفين، وتقديم تقارير عن التقدم المحرز.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(5) إجراء تقييم شامل لمخاطر الغش على الصعيد المؤسسي، إما باعتباره جزءاً لا يتجزأ من نظام الإدارة المركزية للمخاطر أو اعتباره عملية مستقلة، ومعالجة تلك المخاطر على جميع المستويات في مؤسساتهم، بما في ذلك المقار والمكاتب الميدانية، فضلاً عن مخاطر	JIU/REP/2016/4 منع الغش واكتشافه والتصدي له

الحالة الحالية	الموجهة إليه	(رقم) التوصية ونصها	رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة
		الغش الداخلية والخارجية. وتُجرى مثل هذه التقييمات مرة كل سنتين على الأقل على المستوى المؤسسي، وبشكل أكثر تواتراً على المستوى التشغيلي، حسب الاقتضاء.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(6) وضع استراتيجيات شاملة لمكافحة الغش خاصة بكل مؤسسة على حدة، وخطط عمل لتنفيذ سياسات الغش في كل من مؤسساتهم. وينبغي أن تقوم استراتيجيات مكافحة الغش هذه على أساس تقييمات مخاطر الغش العامة في المؤسسة وأن تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات التنظيمية والأهداف التنفيذية الشاملة. واستناداً إلى مستوى الخطر الذي يمثله الغش، ينبغي تخصيص موارد متناسبة لتفعيل الاستراتيجيات وخطط العمل المذكورة.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(7) المبادرة باستعراض إطار الرقابة الداخلية لديهم لضمان وجود ضوابط متناسبة لمكافحة الغش بالفعل، ولضمان التصدي على نحو ملائم في أطر الرقابة الداخلية لمخاطر الغش التي يتم تحديدها في تقييمات مخاطر الغش.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(8) كفاءة تناول البيانات المتعلقة بالضوابط الداخلية لمدى كفاية ضوابط مكافحة الغش على نطاق المؤسسة، وفقاً للممارسات الجيدة والمعايير الدولية واجبة التطبيق. وفي حالة عدم وجود بيان رسمي بالضوابط الداخلية، ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يشهدوا في تقاريرهم السنوية المقدمة إلى الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة بأن كل مؤسسة من مؤسساتهم لديها ضوابط متناسبة لمكافحة الغش على أساس تقييمات لمخاطره، وأن الإجراءات والعمليات المناسبة لمنع الغش واكتشافه والتصدي له وجمع البيانات بشأنه موجودة.	

رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	(رقم) التوصية ونصها	الموجهة إليه	الحالة الحالية
	(10) ضمان أن تشكل القدرات التناسبية لمنع الغش والكشف عنه جزءاً لا يتجزأ من خاصيات نظم التشغيل الآلي، بما يشمل التقارير الآلية عن الأنشطة ووحدات استخراج البيانات في نظم التخطيط المركزي للموارد لدى كلٍ منهم.	الرئيس التنفيذي	قُبلت وهي قيد التنفيذ
JIU/REP/2016/5	(3) إنشاء شبكة (فريق عامل أو فرقة عمل) تجمع بين إدارات السياسات والبرامج والإحصاءات لدى الكيانات المختلفة من أجل تحديد كيف يمكن تقديم دعم أفضل لزيادة فعالية استخدام الإحصاءات من جانب الجهات الوطنية صاحبة المصلحة استخداماً يحقق الأهداف الإنمائية الوطنية، وينبغي أن يضعوا توجيهات على نطاق المنظومة تسترشد بها كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.	الهيئة التشريعية	قُبلت وتُفذت
JIU/REP/2016/6	(4) تنسيق أنشطة التقييم على المستوى القطري كي يتسنى إدماج هذه الأنشطة على نحو أفضل في عملية تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.	الرئيس التنفيذي	قُبلت وهي قيد التنفيذ
JIU/REP/2016/7	(1) ينبغي لمجالس إدارة منظومة الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، أخذة في اعتبارها نتائج الاستعراض الشامل، أن تزود المؤسسات بتوجيهات منسقة ودقيقة على نطاق المنظومة لكفالة تعميم أولويات مسار العمل المعجل في الخطط الاستراتيجية، في نطاق ولايات المؤسسات، وينبغي أن تشجع جميع أصحاب المصلحة على إتاحة موارد كافية ويمكن التنبؤ بها من أجل التنفيذ الفعال والمعجل للمسار.	الهيئة التشريعية	خارج الولاية المنفردة لليونيسف
	(4) تنسيق تخطيط أنشطة بناء القدرات وتنفيذ تلك الأنشطة بالتشاور الوثيق مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء من أجل التنمية كافة، تعزيزاً للفعالية والكفاءة في تقديم الدعم لتحقيق الأهداف المحددة في مسار العمل المعجل، مع تجنب تشعب القدرة الاستيعابية للدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد القطري.	الهيئة التشريعية	قُبلت وهي قيد التنفيذ
	(6) التشجيع على تخصيص تمويل متعدد السنوات يمكن التنبؤ به لتيسير التنفيذ الفعال للأنشطة البرنامجية دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية، بناء على تقييمات للاحتياجات تعدها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالتشاور مع تلك الدول وشركائها المعنيين.	الهيئة التشريعية	خارج الولاية المنفردة لليونيسف

الحالة الحالية	الموجهة إليه	(رقم) التوصية ونصها	رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الهيئة التشريعية	(7) أن تضمن، استناداً إلى العمل الجاري للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وعند الاقتضاء، إلى عمل المنتديات المشتركة بين الوكالات وأفرقة الخبراء المنشأة لتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء، إيلاء الاعتبار صراحة لخصوصية الدول الجزرية الصغيرة النامية لدى تحديد عناصر أطر الرصد والمساءلة للإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، بحيث تتواءم العمليات والمؤشرات مع احتياجاتها وأولوياتها المحددة على الصعيدين الوطني والإقليمي.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الهيئة التشريعية	(8) أن تنسق جهودها في تصميم أطر للرصد والمساءلة وأدوات مكيفة وفقاً لقدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل رصد تنفيذ مسار العمل المعجل وغيره من الولايات العالمية المتصلة بالتنمية المستدامة والإفادة بشأن تنفيذها، مع تجنب عبء أطر الإبلاغ المتعدد.	
خارج نطاق اختصاص اليونيسف	الرئيس التنفيذي	(5) ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا مشاركة مؤسساتهم في العملية التي تقودها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية من أجل المساهمة الفعلية في التعامل مع خصوصية الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة بحلول مُعدّة خصيصاً لكل منها، وينبغي أيضاً أن يكفلوا تصميم باراترات جديدة للأهلية بغرض تحسين فرص حصول تلك الدول على تمويل التنمية.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الهيئة التشريعية	(9) أن تكفل الظروف اللازمة للجان رقابة فعالة ومستقلة ومتخصصة، وأن تعمل تلك اللجان بكامل طاقتها وفقاً للتوصيات السابقة لوحدة التفتيش المشتركة، على نحو ما أعيد تأكيده في هذا التقرير.	JIU/REP/2016/8 وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات
قيد النظر	الرئيس التنفيذي	(2) إشراك لجان الرقابة وأن يتشاوروا مع مجالس الإدارة في تعيين رؤساء دوائر المراجعة الداخلية للحسابات/الرقابة الداخلية، وفي إنهاء ولايتهم.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(5) كفاءة إتاحة ما يكفي من الموارد المالية والبشرية لدوائر المراجعة الداخلية للحسابات لكي تتوسع في استخدام تقنيات مراجعة الحسابات القائمة على تكنولوجيا المعلومات، والاستفادة من الأساليب المتقدمة في تحليل البيانات ومراجعة الحسابات عن بُعد، حسب الاقتضاء، بهدف تسخير التكنولوجيا لتوفير تغطية أشمل وأكثر توفيراً في مجال مراجعة الحسابات.	

الحالة الحالية	الموجهة إليه	(رقم) التوصية ونصها	رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(6) أن يخصّص لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بناءً على مشورة لجان الرقابة، موارد مالية وبشرية كافية لدوائر المراجعة الداخلية للحسابات لضمان تغطية كافية للمجالات العالية المخاطر والتقيد بدورات مراجعة الحسابات المعمول بها، على النحو الذي يحدده رؤساء دوائر المراجعة الداخلية للحسابات/الرقابة الداخلية أثناء تخطيط مراجعة الحسابات القائم على مراعاة المخاطر.	
خارج الولاية المنفردة لليونيسف	الرئيس التنفيذي	(1) كفالة ما يلي في موعد لا يتجاوز نيسان/أبريل 2018: • أن تُعبر الاتفاقات الحالية بين كل منظمة والبلدان المضيفة عن التهديدات الأمنية الراهنة وأن تتضمن ما يلزم من تدابير أمنية مناسبة لحماية موظفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومبانيها • أن تتضمن الاتفاقات المقبلة مع البلدان المضيفة مرفقاً أمنياً يُعبر عن المسؤولية الرئيسية للبلد المضيف فيما يتعلق بأمن موظفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومبانيها • أن تراجع بانتظام الاتفاقات الحالية والمقبلة مع البلدان المضيفة لمراعاة ما يستجد من تغييرات في بيئاتها الأمنية المختلفة وللتكيف مع تلك التغييرات	JIU/REP/2016/9 السلامة والأمن
قُبلت ونُفذت	الرئيس التنفيذي	(2) كفالة الانتهاء من وضع سياسة شاملة على نطاق المنظومة من أجل السلامة على الطرق وأن تكون جاهزة للتنفيذ في كل مؤسسة من مؤسساتهم في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير 2018.	
قُبلت ونُفذت	الرئيس التنفيذي	(3) ينبغي إدراج آليات مناسبة للامتثال الأمني بما يتناسب مع مستوى المخاطر المقرر في كل مركز معين من مراكز العمل، ضمن نُظم تقييم الأداء الفردي لجميع الموظفين، كل في مؤسسته، في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير 2018.	
قُبلت ونُفذت	الرئيس التنفيذي	(5) وضع مؤشرات بشأن الامتثال لاعتبارات السلامة والأمن في تقييمات الأداء في كل مستوى إداري، بما يشمل الإدارة العليا، في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير 2018.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(1) وضع استراتيجيات وسياسات لإدارة المعرفة تتسق مع الولاية القانونية لكل منظمة وأهدافها، بنهاية عام 2018. وينبغي أن تستند مثل هذه الاستراتيجيات إلى تقييم احتياجات إدارة المعرفة الحالية والمستقبلية وتضمن تدابير للتنفيذ.	JIU/REP/2016/10 إدارة المعرفة

الحالة الحالية	الموجهة إليه	(رقم) التوصية ونصها	رمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(3) اتخاذ تدابير إضافية تهدف إلى دمج مهارات إدارة المعرفة وقدرات تبادل المعرفة ضمن أنظمة تقييم أداء موظفي كل منها، وخطط العمل السنوية ووصف الوظائف والكفاءات الأساسية في المنظمة، بنهاية عام 2020.	
قُبلت وهي قيد التنفيذ	الرئيس التنفيذي	(4) إنشاء معايير وإجراءات للاحتفاظ بالمعرفة وانتقالها من الموظفين المتقاعدين أو المنقولين أو المسافرين، كجزء من عمليات التخطيط لتعاقب الموظفين.	
قُبلت ونُفذت	الهيئة التشريعية	(4) طلب فحص الجهات الاستشارية الفنية لنتائج إصلاح الخدمات الإدارية، بما في ذلك الفوائد المتحققة، عند النظر في مقترحات الموازنة التنظيمية ذات الصلة، بدءاً من دورة الموازنة التالية.	JIU/REP/2016/11 خدمات الدعم الإداري